# الضمير العالمي

محمد سمير الموصللي

# مقدمة

عبارة **"الضمير العالمي "**تُستخدم للإشارة إلى الوعي الجماعي للبشرية والفهم الأخلاقي المشترك بين البشر تجاه القضايا الأخلاقية والإنسانية الكبرى، مثل حقوق الإنسان والعدالة والمساواة وقضايا البيئة والمناخ والحروب واللاجئين والفقر والجوع والتمييز والاضطهاد، فهو يجسد المشاعر والقيم الأخلاقية التي توجه أفعالنا وقراراتنا على نطاق عالمي حيث ان الفكرة تشير إلى وجود شعور مشترك بالصواب والخطأ يتجاوز الثقافات والمجتمعات الفردية.

هو مفهوم يُعبر عن إحساس مشترك بالمسؤولية تجاه ما يحدث في العالم، حتى لو كان بعيداً جغرافياً أو لا يمسنا بشكل مباشر. يُمكن اعتباره بمثابة صوت داخلي مشترك بين البشر يقول: "هذا خطأ، ويجب أن نتحرك" أو "هذا لا يُمكن السكوت عنه".

"الضمير العالمي يقظة تتأخر... أو لا تأتي".

الضمير العالمي ليس له وطن، ولا علم، ولا لغة موحدة. لا يُنتخب في صناديق، ولا يُصدر قرارات من خلف مكاتب فخمة.

ومع ذلك، حين يتحرّك، يُحرك الأرض.

وحين يصمت... يُدفن البشر في صمتٍ بارد.

الضمير العالمي ليس كائنًا واضح الملامح، بل هو ذلك الشعور الجمعي الذي يتشكل في لحظات الانكسار الإنساني: حين يُقتل طفل، حين تُباد قرية، حين يُجبر إنسان على أن يختار بين الحياة والكرامة.

قد تسمعه في هتاف شعوب، في دمعة صحفي، في قصيدة، في صورة تهزّ قلب العالم، أو في موقف بسيط من شخص قرر ألا يواصل يومه كأن شيئًا لم يكن.

لكن، الضمير العالمي أيضًا متقلّب. أحيانًا يستيقظ في لحظة، وأحيانًا يتأخر لعقود. وقد يصمت تمامًا، إن لم يكن من المصلحة أن يتكلم.

هو مرآتنا الجماعية. مرآة تُظهر ما نريد، وتخفي ما لا نحتمل رؤيته.

في هذا الكتاب، لن نُقدّم تعريفًا أكاديميًا جافًا للضمير العالمي، بل سنروي قصصه:

قصصًا من قاع الألم، ومن قمم التضامن.

قصصًا تُسائل العالم، وتُحرّك القلب، وتدفعنا للسؤال:

هل نحن، كبشر، ما زلنا نملك ضميرًا مشتركًا؟

أم أن الضمير العالمي... مات من فرط التجاهل؟

ليلى والسماء المفتوحة:

غزة، صيف 2021.

كانت ليلى تجلس على سطح بيتهم المهترئ، تنظر إلى السماء التي لم تعد تشبه السماء. لم تكن زرقاء، لم تكن صافية. كانت مليئة بالدخان، وبأصوات لا يفهمها قلب طفلة عمرها تسع سنوات.

ليلى تحب الرسم. كانت ترسم السماء بلون أزرق فاتح، وتملؤها بطيور ملوّنة. لكن في اليوم الأخير، حين فتحت دفترها، رسمت طائرة حربية، وكتب تحتها كلمة "لماذا؟".

"لماذا لا أحد بيقفهم؟" سألت والدها، وهو يحاول أن يبدو شجاعًا رغم الارتجاف في يده.

لم يُجب. اكتفى بأن يضمها إليه، ويُبعد عنها شاشة الهاتف التي كانت تُظهر صورًا لجثث أطفال من حيهم.

السماء، التي كانت تطلّ منها الطيور، أصبحت تطلّ منها صواريخ.

وفي أحد الليالي، طار صوت في الأفق. انفجار. بكاء. تراب.

ثم صمت.

ليلى نجَت. لكن بيتهم لم ينجُ. أمها لم تنجُ. دميتها أيضًا، تلك التي كانت تصحبها في كل رسوماتها.

بعد أيام، ظهرت ليلى في مقطع قصير، تبكي على شاشة أحد الصحفيين. عيناها الواسعتان كانت تبحران في حزن أكبر من عمرها. المقطع انتشر. بكى البعض، غضب البعض.

لكن في اليوم التالي، كانت هناك صورة جديدة، وقصة جديدة، وطفل آخر... وسماء أخرى تشتعل.

هل يحتاج الضمير العالمي إلى صورة حتى يتحرك؟

قصة ليلى ليست استثناء. العالم الرقمي اليوم يجعلنا نرى كل شيء، ولكن ننسى كل شيء بسرعة.

الصور التي تهزّ الضمير العالمي، تتحول في بعض الأحيان إلى "ترند"، ثم تختفي.

[كلمة "ترند" (Trend) هي كلمة إنجليزية أصبحت تُستخدم كثيرًا في اللغة العربية، خصوصًا في الإعلام والسوشيال ميديا، وتعني:

الشيء الرائج أو المنتشر بكثرة في وقت معين

(يعني موضوع أو صورة أو وسم يتكلم عنه الناس فجأة، ثم يختفي لاحقًا).]

الضمير العالمي تحرك فعلًا في بعض المرات، مثلًا عندما غرق الطفل السوري آلان الكردي، تحركت أوروبا قليلًا. لكن، هل هذا يعني أن العالم لا يشعر إلا إذا رأى صورة قوية؟ أو طفلًا ميتًا؟ أو دموعًا شديدة الوضوح؟

ماذا عن الذين لم تُنشر صورهم؟

ماذا عن صرخات لم تصل الكاميرا؟

هل الضمير العالمي حي فعلًا... أم هو شاشة لا تعمل إلا إذا كانت الصورة عالية الدقة؟

جيمس والحدود الباردة:

بولندا – مارس 2022.

كان جيمس موظفًا في شركة تقنية بلندن، يعيش حياة روتينية بين الاجتماعات، البريد الإلكتروني، وأكواب القهوة السريعة. لم يكن ناشطًا سياسيًا، ولا له علاقة بالشأن الدولي، لكن في أحد الأيام، رأى صورة على تويتر: أم أوكرانية تحتضن طفليها عند معبر حدودي، في صقيعٍ يبدو وكأنه ينهش أجسادهم.

لم يستطع النوم تلك الليلة. في اليوم التالي، طلب إجازة، حجز تذكرة، وسافر إلى بولندا.

"لماذا؟" سأله زملاؤه، بدهشة فيها شيء من السخرية.

أجاب ببساطة: "لا أستطيع التفرّج وأكمل يومي كأن شيء ما صار."

وصل إلى الحدود الشرقية، لم يكن يتقن اللغة، ولا يعرف ما ينتظره. لكنه بدأ يساعد: في توزيع الطعام، ترتيب بطانيات، حمل الأطفال. بعد أسبوع، صار اسمه معروفًا بين المتطوعين. كان يبتسم رغم التعب، ويقول: "مش لازم تكون سياسي عشان تكون إنسان."

التقته إحدى القنوات وصوّرته في تقرير قصير. انتشر الفيديو، وبدأ كثيرون حول العالم يسألون: "كيف نساعد؟"

وفي مكان بعيد، ربما في لندن، كان شخص آخر يشاهد الفيديو، ويبدأ بحزم حقيبته.

عندما يتحرك الضمير... من تحت

قصة جيمس تُظهر أن الضمير العالمي لا يسكن فقط في قاعات الأمم المتحدة أو بيانات المنظمات. أحيانًا، ينبض في صدر فرد واحد قرر ألا يكتفي بالمشاهدة.

هذا النوع من القصص يُحرك موجة تعاطف، يلهب مشاعر التضامن، ويكسر جدار اللامبالاة. لكنه يطرح أيضًا سؤالًا عميقًا:

لماذا نرى حراكًا سريعًا وحاسمًا لأزمة معينة، بينما يتم تجاهل أخرى تمامًا؟

هل لون الضحايا أو جنسيتهم أو دينهم هو ما يحدد "أهمية" المأساة في أعين العالم؟

أم أن الإنسان، أيًا كان، يظل قادرًا على إشعال شمعة في عتمة الكارثة، مهما كانت المعايير مزدوجة؟

في النهاية، ربما لا نحتاج إلى عالم يتحرك كله، بل إلى بشر يتحركون من داخلهم.

صمت على نهر كاغيرا Kagera:

رواندا، أبريل 1994.

في تلك الليلة، لم تكن النجوم تُرى، رغم أن السماء كانت صافية.

كان الظلام مكتظًا بما هو أكثر من العتمة: صرخات، ودم، وجثث تطفو على سطح نهر كاغيرا، كأنها تبحث عن شاطئ فيه ضمير.

كان إيمانويل طفلًا حينها، لم يتجاوز الثانية عشرة. كان من قبيلة التوتسي، تلك التي قررت آلة الكراهية أن تمحوها من الوجود. في أقل من 100 يوم، قُتل أكثر من 800 ألف إنسان — بالأسلحة البيضاء غالبًا، بلا صوت مدافع، بلا طائرات.

"كنا نركض، ولا ندري إلى أين. أمي كانت تمسك بيدي، وأختي في ظهرها.

لكن في لحظة، لم أعد أشعر بيدها."

هرب إيمانويل إلى الأدغال. عاش على أوراق الشجر، ووجع الذكرى.

شاهد موت عائلته أمامه. اختبأ بين الجثث ليمرّ القتلة فوقه دون أن يشعروا به.

كل هذا... والعالم كان يُشاهد.

في نيويورك، بمقر الأمم المتحدة، كان النقاش يدور حول "تسمية" ما يجري: هل هي إبادة جماعية؟ أم مجرد نزاع داخلي؟

لم تكن الكلمات كافية لإنقاذ الأرواح.

وبينما كان نهر كاغيرا يحمل الموتى في صمت، كانت نشرات الأخبار منشغلة بكأس العالم الذي سيبدأ في الصيف.

إيمانويل نجا، لكنه لا يزال يسأل: "أين كان العالم؟"

هل يصمت الضمير العالمي أحيانًا عمدًا؟

في رواندا، لم يكن الصمت نتيجة جهل... بل نتيجة قرار.

كان يمكن للعالم أن يتدخل. أن يوقف المجازر. أن يرسل قوات سلام حقيقية.

لكن الحسابات السياسية، والمصالح، و"تعب العالم من التدخلات" كانت أعلى صوتًا من صراخ الضحايا.

قضية رواندا تُعلّمنا أن غياب الضمير العالمي لا يعني دائمًا الغفلة، بل أحيانًا يعني الاختيار الواعي بعدم التدخل.

هنا يصبح السؤال أشد إيلامًا:

هل الضمير العالمي حي؟ أم أنه لا يتحرك إلا إذا كان المقتول "يشبهه" بما يكفي؟

أحمد... والخبز اليابس:

تعز – اليمن، 2018.

كان أحمد يحمل قطعة خبز يابسة في يده الصغيرة، كأنها كنز.

يمشي بين الركام، يبحث عن ظلّ لا يصله القنص، ولا يمرّ فيه الجوع.

وجهه شاحب، عيناه واسعتان بشكلٍ يربكك، لا تدري إن كان فيهما براءة طفل، أو حكمة شيخ عاش مئة عام من القهر.

"ما اسمك؟" سأله صحفي أجنبي دخل المنطقة بمساعدة منظمات محلية.

قال: "أنا أحمد... معي أخوان، ماتوا من الجوع."

ببساطةٍ مميتة، نطق الجملة، ثم ابتسم.

ابتسامة لا تشبه طفولة، بل تبدو كأنها محاولة أخيرة للنجاة من الانهيار.

كانت أسرته تعيش في منزل طيني صغير قبل الحرب. أبوه كان يعمل خياطًا.

لكن بعد أن اشتعلت النيران في كل شيء، لم يبقَ لهم إلا هذا الحيّ المحاصر، والقصف الذي لا يسأل عن سنّ أو ذنب.

في اليوم التالي، انتشرت صورة أحمد في مواقع التواصل. صورة طفل نحيف، يحمل قطعة خبز كأنها حياة.

انهالت التعليقات، تضامن البعض، بكَى البعض الآخر، ثم... اختفى اسمه.

مثل كثير من الأطفال، صار مجرد صورة في أرشيف المعاناة، يُستَشهَد بها عند الحاجة، ثم تُنسى.

ماذا يعني أن تكون الأزمة "منسية"؟

اليمن اليوم ليست فقط ساحة حرب، بل ساحة اختبار قاسٍ لضمير العالم.

الضحايا هناك لا يموتون فقط بالقصف... بل بالجوع، بالمرض، بالقهر اليومي.

رغم التقارير، والصور، والشهادات، لم يتحرك الضمير العالمي بما يكفي.

لم يُحدث اليمن "ضجة" دولية، ولم يتصدر نشرات الأخبار إلا نادرًا.

ربما لأنه لا يملك لوبيًا قويًا، أو حليفًا عالميًا، أو ضغوطًا إعلامية منظمة.

لكن السؤال المُرّ:

هل أصبح الضمير العالمي انتقائيًا؟

هل فقد قدرته على الشعور بالألم إذا لم يكن "مربحًا" سياسيًا أو إعلاميًا؟

أحمد لم يكن يعرف هذه الأسئلة.

هو فقط كان يريد أن يأكل، أن يعود لمدرسته، أن يضحك... كبقية الأطفال.

الطفل الذي غرق... فاستيقظ العالم:

بودروم – تركيا، سبتمبر 2015.

صباح هادئ على الشاطئ. رجل من خفر السواحل التركي يسير بخطى عادية، إلى أن تتوقف عيناه على شيء صغير عند خطّ الموج.

طفل. وجهه في الرمل. كأنه نائم. كأنه تعب من السباحة. كأنه... لم يكن يُفترض أن يموت هكذا.

كان اسمه آلان. ثلاث سنوات فقط. سوري، من مدينة كوباني، هربت عائلته من الحرب، عبروا طريق الموت، وحاولوا الوصول إلى أوروبا بقارب مطاطي.

انقلب القارب. مات آلان، وأخوه، وأمه. نجا الأب فقط... ليحمل وجعًا لا يُحتمل. لكن هذه المرة، لم تمرّ القصة بصمت.

الصورة التي التُقطت لآلان وهو ملقى على الشاطئ هزّت ضمير العالم.

انتشرت في كل مكان. بدأت الحملات. خرجت مظاهرات. وفتحت بعض الدول حدودها للاجئين. لبضعة أسابيع، بدا العالم وكأنه استيقظ.

لكن شيئًا فشيئًا، عادت الصورة إلى الأرشيف. وبقي الأطفال يغرقون.

بقي القارب يسير.

هل يحتاج الضمير العالمي إلى صورة؟

صورة آلان الكردي كانت أقوى من ألف بيان سياسي.

لحظة واحدة، مشهد واحد، أحرج العالم، وجعل الشعوب تسبق حكوماتها في الغضب والاحتضان.

لكن هذا يُثير سؤالًا خطيرًا:

هل الضمير العالمي بحاجة إلى صورة صادمة كي يتحرك؟

هل يجب أن يموت الطفل بطريقة "مرئية" ليُحزننا؟

وماذا عن أولئك الذين يغرقون في الظل، بعيدًا عن عدسة الكاميرا؟

ربما نحن لا نفتقر إلى الضمير، بل نفتقر إلى ذاكرة إنسانية طويلة المدى. نغضب بسرعة... وننسى بسرعة.

آلان الكردي لم يكن طفلًا فقط. كان مرآة لحقيقتنا.

أصوات من خلف الجدار:

كابول – أفغانستان، أغسطس 2021.

في صباح يوم مشؤوم، كانت مريم تجلس في منزلها في كابول، تحاول تغطية نوافذ المنزل بقطع من القماش الأسود، كي لا يُرى الضوء من داخل البيت.

كانت قد سمعت الأخبار عن عودة طالبان، لكن ما لم يكن في الحسبان هو حجم الظلام الذي سيخيم على المدينة، وحجم الصمت الذي سيغلف الأصوات الإنسانية.

"أين أمي؟" قالت فاطمة، ابنة مريم البالغة من العمر ست سنوات، وهي تبحث عن والدتها في البيت، في وقتٍ متأخر من مساء اليوم الأول من سقوط كابول.

"أمي ستعود قريبًا،" أجابت مريم بصوت متحشرج، وأكملت: "لكن علينا أن نكون هادئين حتى لا يسمعنا أحد."

خلال ساعات، وصل رجال طالبان إلى حيّهم. دخلوا البيوت، وبدأوا في فرض قوانين صارمة، يمنعون المرأة من الخروج للعمل أو الدراسة. لم يكن هناك مكان آمن.

كانت مريم وفاطمة جزءًا من ملايين النساء الأفغانيات اللواتي رأين العالم يتغير أمام أعينهن في لحظة.

لكن العجيب، أن المجتمع الدولي لم يتحرك بقدر ما كان ينبغي، لم تتشكل تلك الموجة التي كانت متوقعة لحماية هؤلاء النساء. لا احتجاجات كافية، ولا حتى حملات إنسانية متواصلة.

كان العالم منشغلاً بالحسابات السياسية، وما تلاه من فوضى بعد انسحاب القوات الأمريكية. لكن أين كان العالم من مريم، ومن آلاف النساء اللواتي فُقدت حقوقهن بين ليلة وضحاها؟

أين كان الضمير العالمي عندما اغتُصِبَت الحقوق؟

قصة مريم وفاطمة تعكس الواقع المرير الذي عاشته النساء في أفغانستان بعد عودة طالبان.

الضمير العالمي يبدو أنه كان يتحدث بلغة الأرقام، لا بلغة الإنسانية. حين تُغتصب حقوق نصف المجتمع، عندما تُمحى الحريات الشخصية، يُغرق العالم في "تحليل الوضع" بدلًا من التحرك الفعلي.

حتى اليوم، رغم التقارير، ورغم الصور التي لا تعد ولا تحصى، ما زالت النساء في أفغانستان يُعتبرن في "ظل" الضمير العالمي.

هل يقتصر الضمير العالمي على "ما يتوافق مع السياسة الدولية"؟ أم أن "حقوق الإنسان" مجرد شعار موسمي يختفي حين تغيب الصورة الواضحة؟

إذا كانت النساء الأفغانيات قد فقدن حريتهن، فهل فقدنا نحن "إنسانيتنا" في مواجهة هذا الواقع؟

مريم لم تطلب شيئًا سوى أن تحيا كإنسانة. فهل يستحق الضمير العالمي أن يُسمّى "عالميًا" إذا تجاهل معاناة من هم في قلب المعركة؟

لاجئو الروهينغا... بين البحر والدماء:

بنغلاديش – 2017.

في إحدى الزوايا البعيدة من بنغلاديش، كان محمد يسير بحذر عبر غابة كثيفة من الأشجار، بينما كانت خطواته تغرق في الوحل.

عينيه كانتا مغرورقتين بالدموع، لكن جسده كان متيبسًا من الألم والمجهود. كان يحاول الحفاظ على توازن حمله الثقيل، وهو رضيع صغير في يده.

قبل أسابيع قليلة فقط، كان يعيش في قرية صغيرة في ميانمار، بين جيرانه، تحت شمس لا تعرف العنف. لكن عندما اجتاحت القوات العسكرية الميانمارية قريتهم، تغير كل شيء.

انطلقت النيران من كل جهة، واحترقت المنازل، وتطايرت الجثث في الهواء، بينما كان الرجال والنساء يفرون في كل الاتجاهات، وسط صراخ الأطفال الذين لا يعرفون شيئًا عن الحرب، غير أنها "الخراب الذي يلاحقهم".

هرب محمد مع عائلته، ومن ثم انفصل عنهم في أحد التفجيرات. لكنه ما زال يحاول العبور إلى بنغلاديش عبر الممرات المائية، على أمل الوصول إلى مكان آمن.

لكن البحر لم يكن عونًا له. بعد أيام من العناء والموت البطيء، وصل إلى شواطئ بنغلاديش، حيث استقبلته المخيمات المزدحمة، حيث لا ماء نظيف، ولا غذاء كافٍ، ولا مكان للراحة.

اللاجئون الروهينغا، الذين كانوا في يومٍ ما جزءًا من تركيبة الشعب الميانماري، تحولوا بين ليلة وضحاها إلى "عدو" يجب محوه.

لم يكن أحد يتوقع أن تصبح هذه المأساة بهذا الحجم، وأن يكون العالم شاهدًا صامتًا على ما يجري.

اليوم، يعيش ملايين منهم في مخيمات في بنغلاديش، وسط ظروف إنسانية مأساوية، وفي غياب تام للمساعدات الكافية.

الهروب من المذبحة... ثم المذبحة الصامتة

مأساة الروهينغا ليست مجرد نزاع عابر، أو "أزمة عارضة". هي جريمة إبادة جماعية تكاد لا تُذكر في الأخبار الدولية بعد كل هذه السنوات.

الفعل الوحشي الذي مارسته القوات الميانمارية ضدهم لم يكن إلا بداية معاناتهم.

لماذا يتجاهل العالم مأساة الروهينغا؟

هل هو التهميش العرقي والديني؟ هل هي الصراعات الجيوسياسية التي تمنع أي تدخل فعال؟ أم هو مجرد "نسيان" بعد أن تختفي الصورة من عدسات الكاميرا؟

محمد والآلاف من أمثاله هم اليوم مجرد أرقام في تقارير الأمم المتحدة، بينما كان يُفترض أن تكون حياتهم على رأس أولويات الإنسانية.

أصبح "اللاجئ" هو الشخص الذي يُداس تحت الثقل العالمي، بينما تُرفع الأعلام في أماكن أخرى تُعتبر "أهم".

وماذا عن حقوق الإنسان؟ هل هي مجرد تعبيرات فارغة تستخدم عندما يكون هناك اهتمام عالمي، ثم تُنسى عندما يغيب الضوء؟

الضمير العالمي، في حالة الروهينغا، لا يزال "في سبات". وبينما تواصل هذه الجماعة العيش في مخيمات اللجوء في ظروف قاسية، يسأل محمد:

أين كان الضمير العالمي عندما فقدنا وطننا؟

الأمازون... جرح الأرض الحي:

غابات الأمازون – البرازيل، 2019.

في عمق غابات الأمازون، حيث تلتقي السماء بالأشجار الشاهقة، كان توماس، أحد زعماء قبيلة "اليوغو"، يراقب بقلقٍ شديد النيران التي تلتهم الأشجار بسرعة، وتنتشر في أرجاء الغابة، تتسارع ألسنة اللهب حتى تكاد تلتهم الأرض بأسرها.

"لقد فقدنا كل شيء. هذه الأرض كانت حياتنا"، قال توماس بصوتٍ منخفض، وكأن الكلمات لم تعد قادرة على التعبير عن عمق الألم.

كانت قبيلة "اليوغو" تعيش في هذا المكان لآلاف السنين، تُحافظ على التوازن البيئي، وتستمد قوتها من الأرض.

لكن في السنوات الأخيرة، بدأ التهديد يقترب: حرائق غابات ضخمة، وتمدد مشاريع الزراعة والتعدين، والحكومات التي تتيح الشركات العالمية أن تجرف المزيد من الغابات.

تعيش القبائل الأصلية الآن في مواجهة مع التدمير البيئي غير المسبوق، مع تهديدات لوجودها الثقافي والبيئي.

أصبحت الأرض التي كانت تُعتبر "جنتهم" مُهددة بالاختفاء. قبائل "اليوغو" وغيرها من القبائل الأصلية في الأمازون، أصبحت في قلب الصراع بين التنمية وحقوق الإنسان.

الضمير العالمي كان في البداية يراقب... ثم بدأ في الردّ بصوتٍ خافت، لا يكاد يُسمع.

فيما كانت حرائق الأمازون تلتهم الغابة، كانت وسائل الإعلام تُركز على الأخبار السياسية الاقتصادية في أماكن أخرى، وتتناسى مأساة الشعب الأصلي. فحتى في غمرة الكوارث البيئية، يُمنح الإنسان الأصلي في كثير من الأحيان "الحق" في أن يُنسى.

هل كان الضمير العالمي مستعدًا لمواجهة التدمير البيئي؟

في الأمازون، كان الضمير العالمي غائبًا حين كان يُمكن التغيير.

الجغرافيا السياسية، والقوى الاقتصادية العالمية، كانت تتعامل مع الأمازون كأنها "موارد" يجب الاستفادة منها بأي ثمن، متجاهلة بذلك حقوق السكان الأصليين الذين يعيشون في تلك الأراضي منذ قرون.

منذ عام 2019، بدأ الحراك الدولي بالتزايد للمطالبة بحماية الأمازون، ولكن حتى الآن، ليس هناك أي خطة دولية قوية فعالة بما يكفي لإنقاذ هذه "رئة الأرض".

والأهم من ذلك: لماذا كان يجب أن تصل الأمازون إلى هذا الحد من الدمار لتبدأ أصواتنا في الظهور؟ لماذا عندما تكون هناك مصالح اقتصادية، يبقى الضمير العالمي في سبات؟

سكان الأمازون كانوا يدافعون عن أراضيهم منذ العصور القديمة، لكن في عالم اليوم، أين هو "الضمير العالمي" في مواجهة هذا النهب الذي يتعرضون له؟

هل يجب على الأرض أن "تحترق" قبل أن نتحرك؟

أطفال الحرب... من حلم السلام إلى جحيم اللاجئين:

إدلب – سوريا، 2016.

في أحد شوارع إدلب، كانت سارة، البالغة من العمر 8 سنوات، تمشي بخطواتٍ ثقيلة، عيونها لا تشعر بشيء سوى اللامبالاة.

قبل سنوات، كانت سارة تحلم بمستقبل بعيد عن أصوات القصف. كان لديها أحلام بسيطة: أن تصبح معلمة، وأن تعيش في مدينة هادئة، وأن يكون لديها حديقة منزلها الخاصة.

لكن الحرب، كما يفعل كل جندي غاشم، سرقت من سارة كل شيء.

بينما كانت تجري في تلك الشوارع الضيقة هربًا من القصف، فقدت عائلتها. والديها، وأخوتها، وأصدقاءها، فَقَدوا حياتهم تحت الأنقاض. ولم تبقَ إلا هي، تبحث عن مأوى بين الأطلال.

وصلت سارة مع مجموعة من الناجين إلى مخيمات اللاجئين في تركيا، لكن المأساة كانت تتضاعف. المخيمات لا تكاد توفر الحد الأدنى من الحياة.

كان الغذاء قليلًا، والتعليم مفقودًا، والمياه ملوثة. كانت سارة تمشي تحت ظل أشجار مخيم اللاجئين، وتنتظر أن يأتي أحد ليقول لها: "عُدتِ إلى وطنكِ".

لكن الأيام مرّت، ولم يعد هناك أي وطن. كانت سارة جزءًا من الملايين الذين وقعوا ضحايا الحرب، وأصبحوا مجرد "أرقام" في إحصائيات اللاجئين.

ضحايا الحرب.. هل هو "فقدان الذاكرة" العالمي؟

الأطفال مثل سارة هم أكثر الضحايا براءة في الحروب. لا يتحملون تبعات الحروب، ومع ذلك يجدون أنفسهم في منتصف المعركة.

ما هو الضمير العالمي في لحظة كهذه؟ هل كان يجب على العالم أن يكتفي فقط بالمساعدات الإنسانية الطارئة، بينما كان من الممكن أن يكون هناك حل سياسي ينقذ هؤلاء الأطفال من جحيم الحروب؟

كيف يعقل أن نرى صور الأطفال السوريين المقتولين في الحرب، ولا نشعر أن هناك واجبًا على الإنسانية كلها للتحرك؟

هل فقد العالم ذاكرته عندما يتعلق الأمر بالحروب في بعض المناطق؟

الضمير العالمي يتفاعل بقوة مع الأحداث التي تكون أكثر قربًا لنا أو التي تثير عاطفتنا بشكل فوري، لكنه يُنكر على بُعد آلاف الأميال من المآسي.

ما لا يمكن نسيانه هو أن هؤلاء الأطفال ليسوا مجرد أرقام، بل هم مستقبل الأمم، وأمل الشعوب في حياة أفضل.

هل يمكن للضمير العالمي أن يظل صامتًا في وجه آلامهم؟

النيجريون بين الجفاف والمجاعة... صراع للبقاء:

نيجر – 2019.

في صحراء النيجر، حيث تنحسر الحياة بين الرمل والرياح، كان حسن يخطو خطواته بصعوبة على الأرض الجافة. كانت عيناه متعبتين، والعرق يتصبب من جبينه، بينما كان يحمل على ظهره جرة ماء صغيرة.

سار حسن إلى أن وصل إلى حيث كانت أسرته تنتظر في ظل شجرة صغيرة، تقيهم حرّ الشمس اللاذع.

"هل وجدتم الماء؟" سألته زوجته بصوت ضعيف، فهزّ رأسه في أسى.

"لا، لكننا سنبقى هنا." كان هذا كل ما يمكنه قوله.

في تلك اللحظة، لم تكن المشكلة فقط هي الجوع. كانت المياه هي الشبح الأكبر.

النيجر، كدولة ساحلية تُواجه صعوبة في الحصول على موارد مائية كافية، شهدت جفافًا متزايدًا أفضى إلى انخفاض المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الغذاء بشكل كارثي. ومع كل يومٍ يمر، كان العيش في هذه الصحراء يصبح أكثر صعوبة.

لكن حسن وعائلته لم يكونوا وحيدين في محنتهم. فالمجاعة والجفاف في النيجر قد تحولت إلى أزمة إنسانية حقيقية، تتفاقم كل عام، مما يهدد حياة الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

وقد أضافت موجات النزوح الجماعي بسبب العنف والصراعات الإقليمية مزيدًا من الضغط على الموارد المحدودة، حيث يُجبر الناس على الهروب من منازلهم بحثًا عن الطعام والماء.

الضوء في نهاية النفق كان خافتًا.

رغم أن الهيئات الإنسانية الدولية كانت تُرسل مساعدات، إلا أن المشهد كان يزداد قتامة. فنقص الأموال، والتمويل غير الكافي، وضعف الاستجابة الدولية جعل الأزمة تزداد عمقًا مع مرور الوقت.

هل أصبحنا معتادين على مشاهدة الفقر والدمار؟

كيف يمكن أن نغض الطرف عن أزمات مثل هذه؟

كيف يمكن لعالم يتمتع بالثروة أن يغض الطرف عن أناس يعيشون في هذا النوع من الفقر المدقع؟

هل الضمير العالمي اختار أن يتجاهل المناطق الأفريقية باعتبارها "بعيدة"، في حين أن هناك مليارات من الأموال المخصصة لأماكن أخرى؟

إذا كانت المساعدات الدولية تُرسل إلى مناطق الأزمة، فهل هي كافية؟ وهل تصل في الوقت المناسب؟

النيجر، ومعها العديد من دول أفريقيا، ليست مجرد قصة فقر، بل هي قصة فقدان البصر لدى العالم. العالم يراقب، لكن ليس بما يكفي لتغيير الواقع.

الحروب التي تجتاح مناطق أخرى تهيمن على العناوين الرئيسية، في حين أن الأزمة البيئية في النيجر لا تجد نفس القدر من الاهتمام.

هل سنظل نعيش في "عالمين" منفصلين، حيث لا يحق لأحد أن يرى معاناة الآخر؟

غزة... جرح لا يندمل:

غزة – 2014.

كان عادل، الذي لم يتجاوز السابعة عشر من عمره، يقف وسط الشوارع المدمرة في غزة، عينيه تتنقل بين الأنقاض التي كانت في يوم من الأيام منازلًا، وصوت الطائرات الحربية يعلو في السماء.

في هذه اللحظة، كانت الحرب قد دخلت أسبوعها الثالث، وكل ما كان يراه عادل أمامه هو المشهد ذاته: انفجارات، وجثث، وآثار الدماء على الأرض.

"أين أبي؟" كان يسأل نفسه وهو يسير بين الحطام، لكن الإجابة لم تكن سوى الصمت، صمتٌ ثقيل تخللته دوي الطائرات.

قبل أيام، كان عادل يعيش حياة طبيعية، يذهب إلى المدرسة، يمضي الوقت مع أصدقائه في الحي، يحلم بمستقبل أفضل. لكن منذ بداية الهجوم الإسرائيلي على غزة، أصبح كل شيء مستحيلًا.

لقد دمرت الحرب حياتهم. في ذلك اليوم، لم تكن الحرب فقط تلك التي تدور في السماء بين الطائرات والقذائف، بل كانت حربًا ضد البشر، ضد العائلات التي تمزقت، ضد الأطفال الذين فقدوا براءتهم في لحظة واحدة.

عادل فقد والده في غارة جوية، بينما كانت عائلته تقبع في ملجأ مؤقت. والآن، كان يسعى للبقاء على قيد الحياة وسط هذا الدمار الهائل.

أصبح قطاع غزة مع مرور السنوات من أكثر الأماكن التي عانت من الدمار في العالم، حيث استمرت الحروب المتعددة، وخلّفت مئات الآلاف من القتلى والمصابين، بالإضافة إلى الدمار الذي ألحقته البنية التحتية.

المستشفيات لم تعد قادرة على استيعاب عدد الجرحى، والإمدادات الطبية تكاد تكون معدومة، بينما تمتلئ مخيمات اللاجئين بالنازحين الجدد، بينما المجتمع الدولي في غالبيته يراقب بصمت.

غزة بين الحصار والتجاهل العالمي:

غزة هي قلب الجرح الذي لا يلتئم، والذي يعاني من العديد من الصدمات الإنسانية المتكررة. كل مرة تنفجر فيها الأزمة، تتحطم حياة آلاف الأبرياء.

منذ عقود، تشهد غزة حروبًا متتالية واشتباكات عنيفة بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، بينما يدفع المدنيون الثمن الأثقل.

لكن ماذا عن الضمير العالمي في هذه الأزمات؟

في كل مرة تحدث حرب، يتم إصدار بيانات من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، ولكن هل يتم تطبيق أي من هذه البيانات على أرض الواقع؟

هل يكفي الضغط الإعلامي أو الإدانات الدبلوماسية دون تحرك حقيقي للحد من تلك المآسي؟ لماذا تبقى الأزمات الإنسانية في غزة، رغم وضوح المعاناة، في دائرة تجاهل عالمية مستمرة؟

هل الحرب في غزة أصبحت جزءًا من "الروتين" الدولي؟

بالرغم من أن الإعلام العالمي يسلط الضوء على الهجمات وأعداد الضحايا، فإن الاستجابة الإنسانية ليست بالمستوى المطلوب. هناك دائمًا حديث عن وقف إطلاق النار، ولكن سرعان ما يعود القتال وتستمر المأساة.

والسؤال الأكبر: هل نحن مستعدون للتوقف عن اعتبار هذه القضايا "نزاعًا بعيدًا" لا يعنينا؟

متى يصبح الضمير العالمي قادرًا على التدخل الفعلي لإنهاء هذا الصراع، أو على الأقل تخفيف معاناة المدنيين؟

# الضمير العالمي في مواجهة قرارات المحكمة الدولية

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية واحدة من أبرز الهيئات الدولية التي تهدف إلى محاكمة الجرائم الأكثر بشاعة ضد الإنسانية مثل الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، فإن دور المحكمة في تحقيق العدالة ليس دائمًا بسيطًا، فقراراتها يمكن أن تكون موضع نقاش واسع في الساحة الدولية، لا سيما عندما تكون القوى الكبرى أو الدول ذات النفوذ غير راغبة في التعاون أو في قبول نتائج المحاكمات.

قرار المحكمة الدولية في مواجهة قضايا كبرى

مثال: قضية دارفور – السودان:

في عام 2009، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف ضد الرئيس السوداني السابق عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور. كان هذا القرار يمثل تحولًا كبيرًا في كيفية التعامل مع الأنظمة الحاكمة المتورطة في الفظائع.

ومع ذلك، ما حدث بعد ذلك كان مثيرًا للجدل.

بينما كانت المحكمة الدولية تحاول محاكمة البشير، أظهرت الدول الكبرى مثل الصين وروسيا رفضًا للضغط على السودان، بل كانت بعض الدول الأفريقية تساند البشير، متهمة المحكمة الجنائية الدولية بالتحيز.

واعتبر البعض أن هذه المحكمة، التي تُعتبر مؤسسة دولية، هي أداة يستخدمها الغرب ضد دول العالم الثالث، خاصة في أفريقيا، في حين أن الدول المتقدمة التي ارتكبت انتهاكات فظيعة لم تُحاسب بما يتناسب مع حجم جرائمها.

إضافة إلى ذلك، لم تلتزم العديد من الدول بقرار المحكمة الجنائية الدولية في تسليم البشير إلى المحكمة، بل استمر في زياراته للدول التي لم تلتزم باتفاقية روما التي أنشأت المحكمة.

هل أصبحت المحكمة الجنائية الدولية أداة سياسة أم ضمير عالمي؟

إشكالية الضمير العالمي

هنا يظهر تساؤل بالغ الأهمية: هل الضمير العالمي يختفي عندما تكون هناك مصالح سياسية؟

في بعض الأحيان، يبدو أن المحكمة الجنائية الدولية تتعرض للانتقادات بسبب "اختيارها" للأهداف أو "التوقيت" الذي قد يتقاطع مع مصالح سياسية معينة.

على سبيل المثال، نجد أن بعض القضايا التي تمس الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة أو دول أوروبا الغربية، لا تجد اهتمامًا كافيًا من المحكمة، بينما يتم التركيز بشدة على بعض البلدان النامية. وهذا يثير تساؤلات عن العدالة الدولية والعدالة الانتقائية.

هل يمكن للضمير العالمي أن يكون فعّالًا إذا كانت القوى الكبرى تتجاهل أو تعرقل قرارات المحكمة؟

أصبحت العديد من القضايا التي تصل إلى المحكمة الجنائية الدولية قضايا معقدة، تتداخل فيها المصالح السياسية، بينما تظل حقوق الضحايا والعدالة الإنسانية في بعض الأحيان موضع إهمال.

المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين:

القرار الذي كان يُنتظر في فلسطين كان أُصدر في عام 2021، حينما قررت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في جرائم الحرب المحتملة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والمباني السكنية. كان هذا القرار محاولة للوصول إلى العدالة، ولكنه واجه معارضة شديدة من قبل إسرائيل والدول المؤيدة لها.

الضمير العالمي في مواجهة هذا القرار كان مختلفًا في ردوده.

دول مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تُظهر أي تأييد للمحكمة، معتبرة أن فلسطين ليست عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وبالتالي لا يمكن أن تُعتبر دولة ذات سيادة لها الحق في تقديم القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية.

بينما اعتبر الفلسطينيون أن قرار المحكمة خطوة تاريخية نحو تحقيق العدالة في ظل الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. في هذه الحالة، أظهرت المحكمة أنها لا تعترف بالسياسات التي تهدف إلى منع العدالة، ولكن في الواقع، هل كانت هناك إرادة دولية حقيقية لدعم هذا القرار؟ أم أن المصالح السياسية في المنطقة كانت هي الحاكمة؟

دور الضمير العالمي في تحقيق العدالة في قضايا دولية:

تواجه المحكمة الجنائية الدولية في كل مرحلة تحديات متعددة في مواجهة القوى الكبرى وقراراتها. إذ لا يمكن إغفال أن الضمير العالمي يتعرض لضغوطات سياسية تضعف من فعالية العدالة الدولية.

هل يكمن الحل في تعزيز موقف المحكمة الجنائية الدولية من خلال دعم عالمي فعلي من الدول الكبرى؟

وما هو دور الضمير العالمي في فرض العدالة إذا كانت القوى الكبرى التي تتمتع بالنفوذ تسعى إلى تعطيل هذه الإجراءات؟

في النهاية، تبقى المحكمة الجنائية الدولية حجر الزاوية في مواجهة الجرائم العالمية، ولكن هل يمكن لها أن تؤدي دورها بالكامل في ظل غياب الدعم السياسي الدولي، ووجود العديد من القوى التي تسعى لتعطيل قراراتها؟

# قرار المحكمة الدولية بإيقاف نتنياهو وعدم تنفيذه

المحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي الجهة القضائية التي تأسست عام 2002 بهدف محاكمة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، إبادة جماعية، وجرائم حرب. منذ إنشائها، حاولت المحكمة أن تكون أداة للعدالة الدولية، لكنها غالبًا ما واجهت تحديات جمة بسبب رفض بعض الدول الكبرى للامتثال لقراراتها، بالإضافة إلى تعقيدات العلاقات السياسية الدولية التي تؤثر في مدى قدرتها على تنفيذ هذه القرارات.

واحدة من الحالات المثيرة للجدل التي شغلت الضمير العالمي كانت قضية رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، الذي تم تقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب اتهامات تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، على خلفية سياسات الهجوم العسكري في قطاع غزة والممارسات التي استهدفت المدنيين الفلسطينيين.

القرار التاريخي: مذكرة توقيف ضد نتنياهو

في عام 2021، المحكمة الجنائية الدولية قررت فتح تحقيق رسمي في الجرائم المحتملة التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الهجمات على غزة في عام 2014. ضمن هذه التحقيقات، كان هناك تأكيدات حول ارتكاب جرائم حرب، حيث استهدفت الغارات الإسرائيلية العديد من الأهداف المدنية، مثل المنازل والمستشفيات والمدارس، مما أدى إلى مقتل العديد من الأبرياء، وخاصة الأطفال.

وفي هذه السياق، صدرت مذكرة توقيف ضد بنيامين نتنياهو، الذي كان رئيس الحكومة في ذلك الوقت، باعتباره المسؤول المباشر عن سياسات الحرب التي أدت إلى هذه الانتهاكات. كانت هذه المذكرة بمثابة تصعيد تاريخي في التعامل مع الجرائم المرتكبة من قبل زعماء سياسيين كبار،

خصوصًا أن نتنياهو كان يعد من القادة الذين يتمتعون بدعم قوي داخلي وخارجي، لاسيما من حلفاء إسرائيل الغربيين.

عدم تنفيذ القرار: لماذا لم يتم القبض على نتنياهو؟

ورغم صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية، فقد ظل نتنياهو حراً، ولم يتم تنفيذ القرار. في هذه الحالة، كانت العوامل التي منعت تنفيذ القرار متعددة ومعقدة:

الاعتراضات السياسية الدولية: رفضت العديد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ المذكرة، خاصةً أن إسرائيل نفسها لم تُوقع على معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية، مما جعل المحكمة تفتقر إلى السلطة الإلزامية على أراضيها.

الدعم الدولي لإسرائيل: على الرغم من التحقيقات والاتهامات ضد نتنياهو، فإن إسرائيل تلقت دعمًا قويًا من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى. هؤلاء الحلفاء السياسيون اعتبروا أن المحكمة الجنائية الدولية تتحيز ضد إسرائيل، خاصة في قضايا متعلقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ورفضوا تطبيق قرارات المحكمة على كبار المسؤولين الإسرائيليين.

التركيبة الداخلية لإسرائيل: في الوقت نفسه، كان نتنياهو يحظى بتأييد شعبي واسع داخل إسرائيل. وقد سعى هذا التأييد إلى التخفيف من تأثير القرارات الدولية على الحكومة الإسرائيلية، مما جعل الضغط الدولي على إسرائيل أقل تأثيرًا.

إشكالية الحصانة السياسية: في العديد من الحالات، يتمتع القادة السياسيون بحصانة خاصة أثناء فترة ولايتهم. وبالتالي، فإن تنفيذ قرارات المحكمة ضدهم يحتاج إلى نوع من الضغط الدولي الجاد، وهو ما كان مفقودًا في هذه الحالة.

# الضمير العالمي والمساءلة الدولية

إن قضية نتنياهو تثير العديد من الأسئلة حول دور الضمير العالمي في فرض العدالة الدولية. على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية هي الهيئة المخصصة لتحقيق العدالة في الجرائم الدولية، إلا أن الهيمنة السياسية للدول الكبرى تتسبب في تعطيل العديد من قراراتها. فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل مع هذا النوع من المواقف؟

هل يتماشى تجاهل قرارات المحكمة الجنائية الدولية مع المبادئ الأساسية للعدالة؟

عندما ترفض الدول الكبرى تنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية بسبب مصالحها السياسية، فإن العدالة تصبح انتقائية في العديد من الحالات، مما يُضعف من دور المحكمة كآلية رئيسية لتحقيق العدالة الدولية.

هل هناك خطر في أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية أداة للضغط السياسي؟

إحدى القضايا الكبرى في حالات مثل هذه هي أن المحكمة قد تتحول من أداة لتحقيق العدالة إلى أداة ضغط سياسي، يتم استخدامها لفرض الأجندات الدولية على بعض الدول بينما يُسمح للآخرين بتجنب العقوبات.

متى سيُحاسب الزعماء على الجرائم التي ارتكبوها؟

هل ستظل السلطة السياسية في النهاية هي الحاكمة عندما يتعلق الأمر بمحاسبة القادة السياسيين؟ وهل سيستمر النظام الدولي في السماح للمجرمين السياسيين بالهروب من العقاب؟

دور الضمير العالمي: هل نحن مستعدون لمحاسبة القادة؟

المجتمع الدولي يشهد في الكثير من الأحيان حالة من الانقسام عندما يتعين عليه اتخاذ مواقف حاسمة بشأن قضايا حقوق الإنسان، وهذا

الضمير العالمي الذي يسعى لتحقيق العدالة يواجه تحديات عديدة، أبرزها النفوذ السياسي للدول الكبرى.

هل يمكن أن ننتظر من العالم أن يتحرك فقط عندما تتقاطع مصلحته الخاصة مع العدالة؟

هل الضمير العالمي يعتمد على توازن القوى الدولية، أم أنه يسعى إلى ضمان العدالة مهما كانت الأوضاع؟

هذه التساؤلات تُظهر لنا الصورة الأكثر وضوحًا للواقع الدولي المعاصر، حيث لا تُنفذ العدالة إلا إذا كانت تحظى بالدعم السياسي الكافي. والنتيجة هي أننا نجد أنفسنا في مواجهة مستمرة مع العدالة الانتقائية، وهو ما يجعل من الضمير العالمي في هذه الحالات أمرًا معقدًا وغير فعال في بعض الأحيان.

العدالة الدولية والضمير العالمي في حرب غزة وطوفان الأقصى وقرارات المحكمة الدولية:

تظل قضية غزة واحدة من أكثر القضايا الإنسانية تعقيدًا في العالم، حيث تتداخل فيها الأبعاد السياسية والدينية والإنسانية. وفي عام 2023، كان الهجوم الإسرائيلي على غزة خلال عملية طوفان الأقصى نقطة تحول في تزايد المعاناة الفلسطينية. لكن ما يزيد من تعقيد هذا الوضع هو غياب العدالة الدولية الفعلية، والشكوك حول الضمير العالمي، الذي كان من المفترض أن يعمل على محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والاعتداءات على المدنيين في غزة.

في هذا الفصل، سنتناول كيف أن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت قرارات بالقبض على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وبعض الوزراء العسكريين، في محاولة لمحاسبتهم على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين خلال الحروب السابقة، وأثناء حرب طوفان الأقصى. ولكن هل فُعلت هذه القرارات؟ وكيف استجاب الضمير العالمي لهذه التحركات؟

القرار الدولي بالقبض على نتنياهو ووزرائه خطوة نحو العدالة أم مجرد إعلانات؟

في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة في 2023، والذي أسفر عن سقوط آلاف الضحايا الفلسطينيين، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف ضد بنيامين نتنياهو وعدد من الوزراء الإسرائيليين المتورطين في الإشراف على العمليات العسكرية التي استهدفت المدنيين في غزة.

كانت المحكمة الجنائية الدولية قد بدأت بالفعل في التحقيقات حول الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في غزة خلال السنوات السابقة. ومع توثيق الأدلة المستمرة حول الهجمات الموجهة ضد المدنيين والمستشفيات والمدارس، أصدر الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية قرارًا بالتحقيق في الوضع في الأراضي الفلسطينية.

في عام 2023، وبعد التصعيد العسكري الذي تبع عملية طوفان الأقصى، كانت المحكمة الجنائية الدولية قد بدأت بالفعل في إصدار مذكرات التوقيف ضد نتنياهو وبعض القادة العسكريين الإسرائيليين، متهمين إياهم بارتكاب جرائم حرب. ومع ذلك، فإن رفض إسرائيل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو تسليم القادة الملاحَقين، قوبل بعدم تنفيذ القرارات.

التحديات أمام العدالة الدولية:

رغم إصدار المحكمة الجنائية الدولية عدة قرارات بالقبض على نتنياهو ووزرائه، فإن تنفيذ هذه القرارات ظل عائقًا في ظل العديد من العوامل السياسية:

الدعم السياسي لإسرائيل: إسرائيل تتمتع بدعم قوي من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، التي تعتبر نفسها حليفًا رئيسيًا لإسرائيل في

المنطقة. هذا الدعم يجعل من الصعب تطبيق قرارات المحكمة الجنائية الدولية، حيث ترفض بعض هذه الدول الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات.

رفض التعاون من قبل إسرائيل:

إسرائيل لم توقع على معاهدة روما التي تأسست بموجبها المحكمة الجنائية الدولية، ما يجعلها غير ملزمة قانونيًا بالتعاون مع المحكمة. هذا يعزز من موقفها في رفض تسليم القادة الإسرائيليين المتهمين بالجرائم، مما يعرقل تحقيق العدالة.

الضغوط السياسية الداخلية والخارجية:

القيادة الإسرائيلية، بما في ذلك نتنياهو ووزرائه العسكريين، يواجهون تحديات داخلية وخارجية تتمثل في التأثيرات السياسية والاقتصادية التي قد تنشأ عن تفعيل هذه المذكرات. فتخوف بعض الدول الغربية من الإضرار بعلاقاتها مع إسرائيل يدفعها إلى اتخاذ موقف غير حاسم تجاه قرارات المحكمة.

أين الضمير العالمي في مواجهة ممارسات إسرائيل؟

هذه القضية تثير تساؤلات حقيقية حول الضمير العالمي في حالة العدالة الدولية. فبينما تقف المحكمة الجنائية الدولية على أهبة الاستعداد لملاحقة القادة المتورطين في الجرائم، يظل الواقع هو أن هذه القضايا لا تحظى بالتنفيذ الفعلي.

في هذا السياق، يكون من الضروري تسليط الضوء على النقاط التالية:

العدالة الانتقائية: لماذا يتم إيلاء اهتمام أكبر لجرائم بعض الدول، بينما يُتجاهل العنف الممارس من قبل دول أخرى، خاصة تلك التي تحظى بدعم سياسي من القوى الكبرى؟

الضغط الدولي: هل يمكن للمجتمع الدولي أن يكون فعّالًا في الضغط على إسرائيل لتطبيق قرارات المحكمة؟ أم أن هذا يعتمد على المصالح السياسية للدول الكبرى، التي تتحكم في القرارات الدولية؟

الحصانة السياسية: هل يُمكن للقادة مثل نتنياهو أن يظلوا فوق المساءلة بسبب دعمهم المحلي والدولي، مما يجعل العدالة غير قابلة للتطبيق؟

هل يظل الضمير العالمي خاضعًا للمصالح السياسية؟

الواقع هو أن الضمير العالمي يواجه حالة من الازدواجية عندما يتعلق الأمر بالتحرك الفعلي في قضايا مثل غزة. حيث لا يُمكن إنكار أن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية تحرص على حماية إسرائيل، حتى لو كانت قد ارتكبت جرائم حرب ضد الفلسطينيين. هذا الازدواج في المعايير يعكس عجزًا عالميًا عن ضمان العدالة في القضايا التي تمس حقوق الإنسان بشكل مباشر.

لا يزال الضمير العالمي في مواجهة القضايا الإنسانية يتطلب إرادة سياسية حقيقية من الدول الكبرى. فقط من خلال تحرك حاسم وفعال من المجتمع الدولي يمكن تحقيق العدالة في غزة، خصوصًا إذا تم تطبيق القرارات الدولية بشكل عادل ودون تحيز.

هل سيظل الضمير العالمي ضعيفًا في مواجهة القوى الكبرى؟

هل يمكن أن نحقق العدالة للفلسطينيين في غزة إذا استمر المجتمع الدولي في تجاهل الممارسات الإسرائيلية؟

الضمير العالمي وحركات الشعوب في مواجهة حرب غزة وقمع الحكومات:

تُعد حرب غزة واحدة من أكثر الصراعات الإنسانية التي أثارت ردود فعل قوية على الصعيد العالمي، بين الدعم الهائل لفلسطين من قبل الشعوب، وبين مقاومة الأنظمة السياسية الحاكمة للضغط الشعبي أو الدولي. في الوقت نفسه، تبرز مشكلة قمع الحكومات التي تعمل على تقييد حرية التعبير وإسكات الأصوات المعارضة تجاه الحروب والصراعات المستمرة، وهو ما يجعل الضمير العالمي في مواجهة مع السلطات الحاكمة، التي ترى في حرية التعبير تهديدًا لمصالحها.

يشير الضمير العالمي إلى تلك الأصوات والجهود التي تدعو إلى تحقيق العدالة الإنسانية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن القوى السياسية أو العسكرية التي تدافع عن تلك الممارسات. لكن، مع تزايد القمع في العديد من الدول، يرى الكثيرون أن الضمير العالمي يواجه حواجز سياسية وقمعية من الحكومات التي تسعى لإغلاق أي مساحة للحوار أو المناقشة الحرة.

حركات الشعوب ودور الضمير العالمي في حرب غزة:

منذ بداية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا سيما بعد التصعيد الأخير في غزة، شهدنا حركات شعبية في مختلف أنحاء العالم، تضامنًا مع الفلسطينيين وتنديدًا بالقصف الإسرائيلي على المدنيين في غزة. من الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا، خرجت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية مطالبة بوقف الاعتداءات، وتوفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن ردود فعل الحكومات على هذه الحركات كانت متفاوتة.

على سبيل المثال:

دول عربية:

في بعض الدول العربية، رغم تأييد الشارع الفلسطيني والمواقف الشعبية المؤيدة، كان هناك صمت حكومي أو استجابة محدودة للغاية من بعض الحكومات، خاصة عندما يكون لديها مصالح اقتصادية أو سياسية مع إسرائيل أو الدول الغربية الكبرى. في بعض الحالات، حتى الاحتجاجات الشعبية ضد الحرب كانت قوبلت بالقمع من قبل السلطات، مما جعل الشعوب تكتشف أن مواقف حكوماتها لا تتوافق مع رغباتهم الإنسانية أو الضمير العالمي.

دول غربية:

في أوروبا وأمريكا، لم تقتصر ردود الأفعال على دعم الشعوب الفلسطينيين فحسب، بل طالبت العديد من الجماعات والمنظمات الحقوقية بإنهاء الدعم العسكري لإسرائيل، والمحاسبة على الانتهاكات التي ارتكبتها في غزة. ومع ذلك، كانت الحكومات الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، غالبًا ما تمنع الضغط السياسي الفعال ضد إسرائيل بسبب التحالفات السياسية والعسكرية. هذا يوضح مدى الازدواجية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول الحليفة.

قمع الحكومات لحركات الشعوب:

لا يتوقف القمع على الحكومات التي تدعم الحروب أو التدخلات العسكرية فحسب، بل يمتد إلى القمع الداخلي للمواطنين الذين يطالبون بحقوق الإنسان أو يعبرون عن موقفهم ضد الحروب. في العديد من البلدان، هناك أنظمة مستبدة تعمل على إسكات الأصوات المعارضة، سواء من خلال القمع الأمني أو التشريعات المقيدة التي تحظر الاحتجاجات أو حتى التعبير السلمي عن الرأي.

في حالة حرب غزة، كان هناك العديد من الحكومات التي قمعَت الاحتجاجات الشعبية ضد الحرب، بل واعتقلت العديد من الناشطين الذين حاولوا نقل الضمير العالمي عبر وسائل الإعلام أو الإنترنت.

أمثلة على القمع الحكومي:

مصر: شهدت مصر احتجاجات شعبية ضد الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، حيث خرج العديد من الناشطين للمطالبة بتقديم الدعم للفلسطينيين. ومع ذلك، تعرض هؤلاء الناشطين إلى قمع عنيف من قبل قوات الأمن، وُجدت حملات اعتقالات ضدهم، بل وواجه البعض منهم تهديدات قضائية بسبب مواقفهم المعارضة.

السعودية: رغم أن العديد من المواطنين في السعودية أبدوا تعاطفهم مع الفلسطينيين خلال الحرب، إلا أن السلطات كانت قاسية في التعامل مع أي تظاهرات أو دعوات للاحتجاج. القمع الإعلامي كان أيضًا حاضرًا، حيث تم حجب العديد من المحتويات الإلكترونية التي تدعو إلى نقد الحكومة بسبب موقفها من الحرب.

تركيا: في تركيا، شهدت بعض المدن مظاهرات حاشدة تضامنًا مع غزة، لكن الحكومة التركية كانت حريصة على التوازن السياسي، حيث كان هناك قمع أمني لبعض الاحتجاجات التي تطالب بمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبوها في غزة.

الضمير العالمي في مواجهة القمع الحكومي:

بينما كان هناك دعم شعبي قوي للضحية الفلسطينية في العديد من أنحاء العالم، كانت الأنظمة القمعية تسعى إلى إخماد هذه الأصوات الحرة، مما يضع الضمير العالمي في حالة تحدي مزدوج:

الضمير العالمي من جهة الشعوب:

يتحرك الضمير العالمي عندما تنزل الشعوب إلى الشوارع وتنادي بالحقوق الإنسانية، وتدعو إلى محاسبة الجناة الذين يرتكبون الجرائم ضد

المدنيين. الضمير الشعبي العالمي هنا يسعى إلى تحقيق العدالة من خلال التضامن والشجب العلني للجرائم.

الضمير العالمي من جهة الحكومات:

وفي المقابل، تواجه هذه الأصوات القمع الحكومي، سواء كان عبر التهديدات أو الاعتقالات أو القوانين المقيدة، ما يؤدي إلى كبح صوت الضمير العالمي وإضعاف قدرة الحركات الشعبية على التأثير في القرار السياسي الدولي.

الضمير العالمي في حالة حرب غزة يقف أمام تحديات كبيرة، أولها القمع الحكومي الذي يواجه الاحتجاجات وحركات الشعوب في العديد من الدول. كما أن النظام الدولي غالبًا ما يواجه ضغطًا من قبل الدول الكبرى التي تُفضل مصالحها على العدالة الإنسانية.

الضمير العالمي في مواجهة طلبات الجنسية ودعم إسرائيل في أزمات غزة:

في العديد من الدول الغربية مثل ألمانيا والولايات المتحدة، بات من الشائع أن يُطلب من الأشخاص الراغبين في الحصول على الجنسية أو الإقامة التوقيع على تعهدات أو التزام مبدئي حيال قضايا دولية، بما في ذلك الوضع في إسرائيل وفلسطين. في بعض الحالات، تطلب بعض الحكومات من المتقدمين للحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة أن يوافقوا على أن إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الجماعات الفلسطينية.

هذا النوع من الالتزامات يثير تساؤلات كثيرة حول الضمير العالمي، وهل يصبح الحياد في الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين غير مقبول سياسيًا في بعض البلدان. إذ يمكن النظر إلى هذه السياسات كنوع من الضغط السياسي على الأفراد، حيث يصبح الموقف من إسرائيل أحد المعايير غير المعلنة في عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي في بعض الدول الغربية.

الدول الغربية: الضغط على المتقدمين للجنسية

في ألمانيا، التي لديها تاريخ طويل في التعامل مع قضايا اليهودية بسبب الهولوكوست، يُطلب من بعض المتقدمين للحصول على الجنسية الإقرار بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. قد يبدو هذا كجزء من موقف الحكومة الألمانية الداعم لإسرائيل، إلا أن هذه السياسة أثارت جدلاً واسعًا بين الأوساط السياسية والحقوقية.

الانتقاد الحقوقي: يشير العديد من الناشطين الحقوقيين إلى أن هذه السياسة قد تكون تدخلاً في حرية التعبير وموقف الأفراد الشخصي، خاصة في قضايا حساسة مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. هؤلاء المنتقدون يرون أن الضمير العالمي لا يمكن أن يتحدد وفقًا لمواقف محددة يتم فرضها من خلال التقدم للحصول على الجنسية.

إعادة تشكيل الهوية الوطنية:

من زاوية أخرى، يرى البعض أن هذه السياسات يمكن أن تكون جزءًا من إعادة تشكيل الهوية الوطنية في ألمانيا، حيث تحاول الحكومة الألمانية أن تضمن الولاء السياسي لمواقف الدولة، خصوصًا في القضايا التي تشمل إسرائيل. ومع ذلك، فقد تسبب هذا في تصدع بين المواطنين، حيث يعتقد البعض أن هذا الضغط يعد تحديًا للحياد السياسي الذي يفترض أن تتمتع به الدول الديمقراطية.

الولايات المتحدة: تشجيع ولاء غير مباشر لإسرائيل

الولايات المتحدة هي واحدة من أكبر الداعمين السياسيين والعسكريين لإسرائيل. في بعض الولايات، على سبيل المثال، يُطلب من المتقدمين للحصول على الجنسية الأمريكية أن يوقعوا تعهدًا ضمنيًا أو شهادة ولاء، تتضمن في بعض الأحيان الموافقة على الحق الإسرائيلي في الدفاع عن النفس ضد الفلسطينيين. وهذا يثير عدة تساؤلات حول العدالة الدولية والضمير العالمي في ظل واقع دعم الدولة الأكبر للممارسات العسكرية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

السياسة الأمريكية والتأثير على المهاجرين:

في هذا السياق، يُنظر إلى هذه السياسات على أنها محاولات لتحفيز التضامن مع إسرائيل من خلال الولاء المدني، حتى لو كان ذلك على حساب الحياد السياسي الذي قد يرغب فيه العديد من الأفراد من خلفيات مختلفة. كما يواجه هؤلاء الأفراد صعوبة في الاحتفاظ برأي شخصي مستقل بشأن القضايا الدولية في ظل هذه الضغوط.

التهديدات على حرية التعبير:

هذه السياسات تؤكد على التضييق على حرية التعبير للمهاجرين وأصحاب القضايا الإنسانية الذين قد يكونون ضد السياسات الإسرائيلية. بمعنى آخر، يُطلب من الأفراد التوافق مع موقف الحكومة الأمريكية بشأن إسرائيل إذا كانوا يرغبون في الحصول على الجنسية، حتى لو كان ذلك يتعارض مع مواقفهم الشخصية أو الضمير العالمي الذي قد يدين ممارسات الاحتلال.

ما يثير القلق في هذه السياسات هو مدى تأثيرها على الضمير العالمي. الضمير العالمي يقوم على المبادئ الإنسانية والحقوق الأساسية التي يجب أن تكون فوق أي مصالح سياسية أو اقتصادية. من هنا، إذا كانت السلطات في هذه الدول تفرض موقفًا سياسيًا معينًا على من يريدون الحصول على الجنسية، فإنها بذلك تعكس نوعًا من الضغط السياسي الذي يعرقل حرية الرأي والضمير الشخصي.

الانتقادات الموجهة لهذه السياسات:

السياسة التي تطلب من المتقدمين للجنسية أن يوافقوا على موقف مؤيد لإسرائيل تتسبب في فرض مواقف إيديولوجية على الأفراد، مما يهدد الحياد الذي يفترض أن تكون عليه الأنظمة الديمقراطية. إذ يُفترض أن الدول التي تمنح الجنسيات يجب أن تبقى محايدة في النزاعات الدولية، وترك المجال للأفراد للاحتفاظ بمواقفهم الشخصية.

خيانة المبادئ الإنسانية:

الكثير من المنتقدين يرون أن هذا النوع من الضغط السياسي يهدد المبادئ الإنسانية الأساسية، خاصة فيما يتعلق بـ حقوق الإنسان والعدالة الدولية. إذا كان المواطنون يُجبرون على الموافقة على موقف معين بشأن قضايا قد تكون متناقضة مع الضمير العالمي، فإن هذا يشير إلى نوع من الازدواجية في معايير العدالة.

خوف من إسكات الأصوات المعارضة:

هناك خشية من أن هذه السياسات قد تؤدي إلى إسكات الأصوات المعارضة للقمع الإسرائيلي في الدول الغربية، وذلك عن طريق فرض معايير سياسية على الأشخاص الذين يسعون للحصول على الجنسية.

إن الضمير العالمي هو مبدأ يجب أن يكون غير مرتبط بأي موقف سياسي ضيق أو مصلحة فئوية. يجب أن يكون قادرًا على الوقوف في وجه الظلم، بغض النظر عن القيم السياسية التي قد تحاول بعض الحكومات فرضها على الأفراد. عندما تفرض بعض الدول مواقف معينة على المتقدمين للحصول على الجنسية فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنها بذلك تضع الضمير العالمي في مواجهة مع السياسات التي تفرض الولاء الأيديولوجي، مما يهدد الحرية الشخصية وحقوق الإنسان في أوقات الأزمات.

تأثير السياسات المفروضة على حرية التعبير وتعزيز الضمير العالمي:

في العالم المعاصر، أصبحت حرية التعبير أحد أبرز الحقوق التي يُفترض أن يتمتع بها الأفراد في الأنظمة الديمقراطية. إلا أن الضغط السياسي الذي يمارس في بعض الدول على الأفراد - خصوصًا في سياقات حساسة مثل قضايا إسرائيل وفلسطين - قد يهدد هذه الحرية. يمكن أن تُجبر السياسات الحكومية الأفراد على التوافق مع مواقف سياسية معينة قد لا تتوافق مع ضميرهم الشخصي، وهذا يؤدي إلى تقييد حرية الرأي وحرية التعبير.

الحديث عن السياسات التي تتعلق بـ الجنسية أو الإقامة في دول معينة، مثل ألمانيا والولايات المتحدة، حيث يُطلب من المتقدمين الموافقة على مواقف سياسية معينة مثل تأييد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، يعكس الضغط السياسي على الأفراد. هذا الضغط يمكن أن يؤدي إلى تقويض الضمير العالمي، الذي يدعو إلى العدالة الإنسانية والمساواة في الحقوق. في هذا الفصل، سنتناول كيفية تأثير هذه السياسات على حرية التعبير، وكيفية تعزيز الضمير العالمي في هذا السياق.

# السياسات المفروضة وتأثيرها على حرية التعبير

1-إجبار الأفراد على الولاء السياسي:

عندما تطلب الدول من المتقدمين للحصول على الجنسية أو الإقامة أن يوافقوا على مواقف سياسية معينة، مثل دعم إسرائيل، فإنها بذلك تفرض الولاء السياسي على الأفراد. هذا يُعد شكلًا من أشكال التحكم الفكري والضغط على الأفراد ليتبنوا وجهات نظر معينة، حتى وإن كانت تتعارض مع قناعاتهم الشخصية أو مع الضمير العالمي.

2-التهديد بالرفض:

في حال رفض المتقدم الموافقة على هذه السياسات، قد يُرفض طلبه للحصول على الجنسية أو الإقامة، حتى لو كان يحمل مؤهلات قانونية واجتماعية قوية. هذا النوع من التقييد يعزز من شعور الفرد بالعجز أمام ضغوط الدولة ويقوض حقه في حرية التعبير.

3-إسكات الأصوات المعارضة:

الحكومة التي تفرض هذه السياسات قد تساهم في إسكات الأصوات المعارضة لأي قضية حقوقية أو إنسانية. فالأفراد الذين يعارضون سياسات معينة قد يتعرضون للقمع أو التهميش، مما يحد من قدرتهم على المشاركة الفعّالة في النقاشات العامة حول قضايا العالم.

4-التأثير على حرية الإعلام والمجتمع المدني:

في سياق هذه السياسات، الإعلام والمجتمع المدني يمكن أن يتعرضا أيضًا لضغوط حادة. فقد يتعين على وسائل الإعلام في بعض الدول تقديم محتوى يتماشى مع المواقف السياسية الحكومية، وبالتالي يواجه الإعلام صعوبة في نشر الأخبار أو التحقيقات التي قد تنتقد هذه السياسات أو ممارسات الحكومة.

5-الرقابة الإعلامية:

في بعض الحالات، قد تقوم الحكومات بفرض الرقابة على وسائل الإعلام أو قمع الصحفيين الذين يعبرون عن آراء أو مواقف قد تتعارض مع السياسات الرسمية. يؤدي ذلك إلى حجب المعلومات وتقليص الحرية الفكرية داخل المجتمع، مما يضر بحقيقة الضمير العالمي الذي يروج للعدالة والحرية في التعبير.

6-إضعاف المجتمع المدني:

يمكن أيضًا أن تؤدي هذه السياسات إلى تراجع دور المجتمع المدني، الذي يعتمد على حرية التعبير لتوجيه القضايا الاجتماعية والسياسية المهمة. عندما يُجبر الأفراد على تبني مواقف محددة، يُحتمل أن تضعف الحركات الشعبية التي تدافع عن حقوق الإنسان وتطالب بالعدالة والمساواة، مما يعزز حالة من التبعية السياسية.

تعزيز الضمير العالمي في مواجهة الضغوط السياسية:

أحد أهم الطرق لتعزيز الضمير العالمي في مواجهة الضغوط السياسية هو من خلال التعليم وبناء الوعي الاجتماعي حول حقوق الإنسان والعدالة. يجب أن يتعلم الأفراد كيف يميزون بين المصالح السياسية والحقوق الأساسية، وكيف يمكنهم الدفاع عن مبادئهم الإنسانية.

تعليم حقوق الإنسان:

يمكن أن يكون تعليم حقوق الإنسان جزءًا أساسيًا من النظام التعليمي في الدول التي تعاني من تضييق حرية التعبير. هذا يمكن أن يساعد في تشكيل جيل جديد من الأفراد الذين يدركون أهمية الضمير العالمي وحقوق الإنسان، ويعترفون بأهمية الدفاع عن العدالة والمساواة بغض النظر عن المصالح السياسية.

تعزيز الوعي المجتمعي:

يمكن من خلال حملات توعية أن تُظهر الشعوب كيف يمكن للتضامن العالمي أن يكون أداة للضغط السياسي على الحكومات التي قد تقمع التعبير عن الآراء. عندما يتمكن المواطنون من فهم تأثير الضغوط الحكومية على حرية التعبير، يمكن أن يكون لديهم القدرة على مواجهة السياسات الظالمة وتوجيه المجتمع نحو العدالة.

الدعم الدولي للقيم الإنسانية:

يجب على المجتمع الدولي أن يلعب دورًا أكبر في ضمان حماية حرية التعبير والحقوق المدنية في الدول التي تقمع المعارضين السياسيين. يمكن للمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان أن تضغط على الحكومات لإيقاف هذه السياسات القمعية وتعزيز الحرية الفكرية والضمير العالمي.

فرض العقوبات الدولية:

في بعض الحالات، قد يكون من الضروري أن يفرض المجتمع الدولي عقوبات سياسية أو اقتصادية ضد الدول التي تفرض مواقف سياسية معينة على مواطنيها أو الذين يرفضون التعبير عن آرائهم بحرية. يجب أن يتم التركيز على دعم الحقوق الإنسانية في البلدان التي تواجه الظلم.

تعزيز التعاون الدولي:

يمكن من خلال التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي أن يتم تعزيز الحريات الأساسية في الدول التي تشهد ضغوطًا على الضمير العالمي وحرية التعبير. من خلال الضغط المستمر من المنظمات الدولية، يمكن تحقيق تغييرات هامة في سياسات بعض الدول التي تشهد قمعًا فكريًا.

# خطاب مفتوح باسم الضمير العالمي إلى قادة العالم

أيها القادة، أيّتها الحكومات، أيّها المسؤولون عن مصير هذا العالم...

نكتب إليكم لا بصفتنا شعوبًا، ولا من منطلق أيديولوجيا أو قومية، بل بصوت الضمير العالمي الذي أصبح مرهقًا من التكرار، مثقلاً بالصمت، مثخنًا بندوب المذابح التي تمرّ أمام أعينكم دون أن ترتعش لكم يد، أو يهتز لكم وجدان.

في غزة، وفي يوم واحد، سقط مئتا طفل. نعم، مئتان. أكثر من 55000 ضحية أكثرهم من الأطفال والنساء والشيوخ لا نبالغ. لا نلفق. لا نحمّل الأحداث ما لا تحتمل. هي مجازر حقيقية، موثّقة، مرئية، مصوّرة من كل زاوية... لكن لم يتحرّك منكم أحد.

أيعقل أن جريمة بهذا الحجم تمرّ دون محاسبة؟

أيعقل أن طفلاً بلا مأوى ولا دواء ولا طعام يُقتل ويُوصف بأنه "خطر أمني"؟

أيعقل أن دموع أم تودّع أبناءها الواحد تلو الآخر، لا تثير فيكم سوى بيانات "القلق العميق"؟

نحن، بصوت الضمير العالمي، نسألكم:

ما قيمة القوانين الدولية إذا لم تحمِ الأطفال من القصف؟

ما فائدة مواثيق حقوق الإنسان إذا لم تمنع الحصار والتجويع؟

ما جدوى مقاعدكم الوثيرة في مجلس الأمن إذا كنتم لا تأمنون طفلًا في حضن أمه؟

لقد سقطت أقنعة الحياد، وظهر جليًا أن الصمت في حضرة الإبادة هو مشاركة فيها. لن تُغفر هذه اللحظة في كتب التاريخ. سيُكتب فيها أن العالم شاهد أطفال غزة يُذبحون، ولم يفعل شيئًا.

لكننا نؤمن أن الضمير، وإن تأخر، لا يموت. ولهذا نطالبكم اليوم:

بإيقاف فوري للعدوان على غزة وكل الأراضي الفلسطينية.

بمحاسبة عادلة لكل من أمر ونفّذ وشارك في هذه المجازر، أمام محكمة الجنايات الدولية.

برفع الحصار عن المدنيين وتقديم الإغاثة الإنسانية دون قيد أو شرط.

بإلغاء كل القوانين التي تجرّم التضامن مع الضحية وتُشرعن للمعتدي.

لا تطلبوا منا الصمت، فقد صمت العالم كثيرًا.

لا تطلبوا منا الحياد، فالحياد في وجه القتل خيانة.

نكتب إليكم باسم الذين قُصفوا في نومهم، ودفنوا في أنقاض بيوتهم. نكتب باسم الإنسانية التي تحتضر تحت نيران صواريخكم، وابتساماتكم الباردة في مؤتمرات السلام.

وفي النهاية نقول لكم:

ربما لن يسمعكم التاريخ، لكن دموع الأمهات وصرخات الأطفال ستبقى لعنة تطاردكم في كل خطاب، وكل احتفال، وكل توقيع على ورقة جديدة باسم "العدالة".

باسم الضمير العالمي،

نخاطبكم... ولكن لا نرجو منكم شيئًا إلا أن تكونوا بشرًا، ولو للحظة واحدة.

مجازر بلا حدود ... وجرائم بلا عقاب ... جراح لا تندمل

لن ننسى ولن نغفر

من دير ياسين إلى جنين، ومن غزة إلى رفح، بمجازر الضمير العالمي الغائب، أكثر من 50000 في غزة عام 2023 ثلثهم من الأطفال،
الاحتلال لا يفرق بين مدرسة أو مستشفى أو ملجأ أو خيمة تحوي عائلة.

# صمت العالم شريك بالجريمة

# الفهرس

2- مقدمة

4- ليلى والسماء المفتوحة

6- جيمس والحدود الباردة

8- صمت على نهر كاغيرا Kagera

10- أحمد... والخبز اليابس

12- الطفل الذي غرق... فاستيقظ العالم

14- أصوات من خلف الجدار

16- لاجئو الروهينغا... بين البحر والدماء

18- الأمازون... جرح الأرض الحي

20- أطفال الحرب... من حلم السلام إلى جحيم اللاجئين

22- النيجريون بين الجفاف والمجاعة... صراع للبقاء

24- غزة... جرح لا يندمل

26- الضمير العالمي في مواجهة قرارات المحكمة الدولية

30- قرار المحكمة الدولية بإيقاف نتنياهو وعدم تنفيذه

32- الضمير العالمي والمساءلة الدولية

44- السياسات المفروضة وتأثيرها على حرية التعبير

48- خطاب مفتوح باسم الضمير العالمي إلى قادة العالم